دور التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الانسان

م.د. خالد سلمان جواد

كلية السلام الاهلية/ بغداد

The role of sustainable development in promoting human rights

Lec. Dr. Khaled Salman Jawad Kazem
College of Al-Salam University\ Baghdad
Khalidaljanabi1973@gmail.com

Abstract

The world has become more respectful of human rights as respect for human rights has become a standard for the progress of nations. Sustainable development as a global solution to many global economic, environmental and social problems can contribute to the promotion of human rights as sustainable development reflects stability, its ability to communicate, maintain and sustain. There are several mechanisms for sustainable development, but the most important in terms of their role in promoting human rights are good governance and democracy. The relationship between sustainable development and good governance is well established, and it is complementary in nature. The interdependence between democracy and development is closely interrelated, since democracy can provide the right environment for rapid development and at the same time promote respect for human rights. where the regime is more democratic, the opportunities for sustainable development and the acceleration of its pace will be greater than in the non-democratic regimes. Here the researcher calls on all international organizations, especially the United Nations to take the initiative by inviting its member states to adopt systems of governance based on the principles of good governance and democracy, and can link the assistance it provides to countries through the adoption of democratic governance systems and give their people a greater role to contribute to governance.

Key words: development, sustainable, rights, human.

الملخص

لقد اصبح العالم اكثر احتراما لحقوق الانسان باعتبار ان احترام حقوق الانسان اصبح يمثل معياراً لمقدار تقدم الدول ورقيها. ان التنمية المستدامة باعتبارها انها اصبحت حلاً عالمي للكثير من المشكلات العالمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية يمكن ان تسهم في ذات الوقت في تعزيز حقوق الانسان حيث إن التنمية المستدامة تعكس الاستقرار، بقدرتها على التواصل والمحافظة والاستمرار. هناك عدة اليات للتنمية المستدامة الان اهمها من حيث دورها في تعزيز حقوق الانسان هما الحكم الرشيد والديمقراطية. العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد علاقة راسخة وقوية وهي ذات طبيعة تكاملية، كما ان الترابط بين الديمقراطية والتنمية ترابط وثيق حيث ان الديمقراطية يمكن ان توفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية بشكل سريع كما انها تعمل في ذات الوقت على تعزيز احترام حقوق الانسان. فكلما كان نظام الحكم ديمقراطياً كلما توفرت فرص اكبر للتنمية المستدامة وتسريع وتيرتها بشكل اكبر مما يتوفر في الانظمة غير الديمقراطية وهنا فان الباحث يدعو جميع المنظمات الدولية وخصوصا الامم المتحدة الى اخذ زمام المبادرة من خلال دعوة الدول الاعضاء فيها الى تبني نظم حكم تقوم على مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية كما ان لها ان تربط بين المساعدات التي تقدمها الى الدول ذات الانظمة غير الديمقراطية، وتبني نظم حكم ديمقراطية ومنح شعوبها دور اكبر للمساهمة في الحكم.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المستدامة، حقوق، الانسان.

المقدمة

احترام حقوق الانسان اصبح في وقتنا الحاضر مؤشراً لمدى نجاح الدول على جميع الاصعدة فكلما زاد احترام حكومات تلك الدول لحقوق الانسان كلما اصبح صوتها على مستوى العالم اكثر مقبولية وتأثيراً، الا ان مجرد احترام حقوق الانسان قد يصبح مجرد تشريعات مكتوبة دون ان تترجم على ارض الواقع وهنا نحتاج الى العمل على دفع تلك الدول وتشجيعها على تعزيز احترام حقوق الانسان وقد يكون غائب عن تلك الدول مدى الترابط الوثيق بين التنمية المستدامة باعتبارها هدفا تسعى اغلب الدول للوصول اليها لترتقي الى مصافي الدول المتقدمة. ويمكن تفسير مفهوم التنمية المستدامة بعدة طرق مختلفة، ولكن في جوهرها هي نهج للتنمية يسعى لتحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة، وغالبًا ما تكون متنافسة، مقابل الوعي بالقيود البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها كمجتمع. في كثير من الأحيان، يكون الدافع وراء التنمية هو حاجة معينة واحدة، دون النظر بشكل كامل في الآثار الأوسع أو المستقبلية. إننا نشهد بالفعل الضرر الذي يمكن أن يسببه هذا النوع من النهج، من الأزمات المالية الواسعة النطاق الناجمة عن الأعمال المصرفية غير المسؤولة، إلى التغيرات في المناخ العالمي الناتجة عن اعتمادنا على مصادر الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري. كلما طال أمدنا في تحقيق تنمية مستدامة، كلما أصبحت عواقبها أكثر تكرارا وشدة، هذا بالإضافة الى اثرها المباشر على مقدار احترام حقوق الانسان بالنسبة للدول المتخلفة في مجال التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة تحافظ على توازن دقيق بين حاجة الإنسان إلى تحسين أنماط الحياة والشعور بالرفاهية من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، التي نعتمد عليها نحن والأجيال المقبلة. كما تؤثر التنمية المستدامة على الحدود السياسية، وتتطلب التعاون. يتطلب التنفيذ أيضًا إجراءات محلية وفردية. وخير من مثل مقدار اهمية التنمية المستدامة هو الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عندما قال "التنمية المستدامة هي فرصة استثنائية – بعيداً عن كونها عبئًا – اقتصاديًا، لبناء الأسواق وخلق فرص العمل؛ اجتماعيا، لجلب الناس من هوامش؛ وسياسياً، إعطاء كل رجل وامرأة صوتًا وخيارًا في تقرير مستقبلهم".[١]

اهمية البحث:

موضوع دور التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الانسان يكتسب اهميته من كون ان الدول بدأت تتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها متطلب ضروري لتصبح في مصافي الدول المتقدمة بالإضافة الى المزايا التي تحققها التنمية المستدامة على الاصعدة الرئيسية الثلاثة لها وهي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي كل هذا يمكن ان تسهم التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الانسان من حيث احترامها وحمايتها داخل الدول.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في ايضاح مدى الترابط بين التمية المستدامة باعتبارها حلا مبتكرا وحديثا للكثير من مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحقوق الانسان باعتبار احترامها والتقيد بها اصبح معيارا دوليا لمدى نجاح الدول وتقدمها ورقيها. فليست التنمية المستدامة بعيدة كما يتصور البعض عن ميدان حقوق الانسان بل لها اليات فعالة يمكن ان تسهم بشكل مؤثر في تعزيز حقوق الانسان على مستوى الدول.

منهجية البحث:

لقد قمنا باعتماد الاسلوب الوصفي–التحليلي في بحثنا هذا وذلك بالاستناد الى المعلومات والبيانات المتاحة عن الجوانب المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة بالإضافة الى الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولي.

١ - متاح على موقع الامم المتحدة: www.un.org.(24/5/2019)

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم هذه البحث (دور التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الانسان) الى مبحثين، نخصص الاول للبحث في ماهية التنمية المستدامة، فيما نخصص المبحث الثاني لأليات التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الانسان.

المبحث الاول

ماهية التنمية المستدامة

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الاطار المفاهيمي لمصطلح التنمية المستدامة وكذلك لا يفوتنا التعريج على الاساس القانوني للتنمية المستدامة، عليه فقد افردنا المطلب الاول للتعريف بالتنمية المستدامة كما خصصنا المطلب الثاني لتبيان الاساس القانوني للتنمية المستدامة.

المطلب الاول

تعريف التنمية المستدامة

تظهر دراسة تطور الفكر الاقتصادي أن أوائل الاقتصاديين (الكلاسيكيين) في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر هم أول من نبه لخطورة مشكلة ندرة الموارد الطبيعية وما يمكن أن يؤدي إليه من ظاهرة انخفاض الإنتاجية، وهي ظاهرة تظهر أن الإنتاج الإضافي لعامل الإنتاج المتغير بكمية ثابت من مدخلات الإنتاج الأخرى وما يترتب على ذلك من تكاليف إنتاج أعلى للوحدة الإضافية. ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديين الكلاسيكيين "مالتوس ١٧٦٦-١٨٣٤"، وهو يعتبر ان ندرة الموارد الطبيعية تعوق النمو الاقتصادي، حيث ان أهم نتائجه هو تراجع النمو، الذي تسبب في نقص وسائل الإنتاج. على الرغم من أن المؤشرات تشير إلى المخاطر البيئية للنمو الاقتصادي، فقد أعطى الاقتصاديون مزيدًا من الاهتمام للطبيعة والاقتصاد في استخدام الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية، وظهور الاقتصاد الأخضر ما هو الا نتاج ذلك. إن التأثير البيئي الناتج عن الدمار الشامل الذي قد اصاب البشر وبيئتهم كان له الفضل في اتخاذ إجراءات جدية لإيصال صوتها حتى وصلوا أخيراً إلى المؤتمر العالمي لحماية البيئة.[١]

وقد أسفرت الجهود العلمية والإصلاحية عن ظهور مفهوم "التنمية المستدامة" أو "الاستدامة" على خريطة التنمية، وقد تم تقديم هذا المفهوم رسميا في الأمم المتحدة في عام ١٩٨٠ في وثيقة دولية بعنوان "استراتيجية المحافظة الكونية" وقد ساهم في اعدادها كل من "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP)، و"الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة" (IUCN)، و"صندوق البيئة العالمي" (GEF) ثم توالت الأعمال والوثائق المعززة والداعمة لمدخل الاستدامة، واصبحت تمثل "الاستدامة" مقاربة إنمائية متوازنة تلبي تطلعات الأجيال الحالية وتفي باحتياجاتها، بشرط ألا يكون ذلك على حساب البيئة أو الأجيال القادمة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى أن تكون الاستدامة تقوم على "العدالة الإنمائية"، وهي سمة أساسية لأي عمل تنموي. ومن المفاصل التاريخية في سياق الاستدامة هو القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٢، حيث قررت الأمم المتحدة جعل الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ "عقدًا وطنيًا للتعليم من أجل الاستدامة" مع حثها على تفعيل جميع الأسلحة المتعلقة بهذا النوع من التعليم، التي يرأسها الذراع الفكري للأمم المتحدة "اليونسكو". وقد شجعت هذه المنظمة المرموقة على تطوير استراتيجيات تعليم الاستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.[٢]

لم يكن مفهوم "التنمية المستدامة" كمصطلح دقيق معروفاً لمعظم الناس قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض في ريو) الذي عُقد في ريو دي جانيرو في حزيران / يونيه ١٩٩٦، والذي جاء بمفهوم التنمية المستدامة إلى المستوى الدولي،

١ - د. مصطفى يوسف كافي: التنمية المستدامة، ط١، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٧، ص٤٥.
٢ - عبدالله بن عبدالرحمن البريدي: التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على، ط١، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٥، ص١٧-١٨.

وقد ربط هذا المؤتمر بين البيئة وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أسفر هذا المؤتمر عن جدول أعمال القرن ٢١ بوصفه خطة عمل عالمية للتنمية، والأهم من ذلك، إنشاء لجنة التنمية المستدامة المعنية بشأن إنشاء الاسس والمعايير التي تدعم الدول في تحديد التقدم المحرز في جميع جوانب التنمية. وقد اعقب هذا المؤتمر مؤتمر اخر هو مؤتمر قمة الارض الثالث حول التنمية المستدامة في عام ١٩٩٢. وقد عُقد ايضا مؤتمر الأمم المتحدة للألفية في الأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠، الذي أشار إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة المكرسة في أعمال القرن الحادي والعشرين بشأن الاستدامة البيئية، وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وقد استعرض مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في (جوهانسبرغ) في عام ٢٠٠٦ التحديات والفرص لتحقيق التنمية المستدامة. وقد ركز المؤتمر على اهتمام العالم واتجاه تركيز العمل الدولي نحو التصدي لتحديات التنمية المستدامة وقد صدر عنه (خطة جوهانسبرغ) التي تهدف إلى الإسراع في تنفيذ الأهداف والأنشطة المتبقية في جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على الدول لاستكمال وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة قبل عام ٢٠٠٥.[١]

وقد تم تطوير مفهوم التنمية لأول مرة في الستينيات وهو عملية مستمرة، وعملية واعية ذات أهداف محدودة، واستراتيجيات وأهداف وخطط وبرامج طويلة الأجل، تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع. كما أنها يتم توجهها من قبل إدارة التنموية تدرك الاحتياجات البشرية وقادرة على استخدام الموارد بكفاءة، لذلك تعريف التنمية الاقتصادية هو (العملية التي من خلالها يتم الانتقال من التخلف إلى التقدم، وهذا التحول يتطلب العديد من التغييرات الأساسية والجوهرية في الهيكل والبنية الاقتصادية).[٢]

تباينت تعريفات التنمية المستدامة بين المفكرين الاقتصاديين في جميع المجالات. يعرف تقرير BRANDTLAND الذي صدر في عام ١٩٩٧ التنمية المستدامة بأنها "تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بالقدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة " كما تم تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تهدف إلى تلبية رغبات الأفراد من خلال استهلاك الموارد الطبيعية بعقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة"، كما تعرفها بأنها "نمط التنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة، والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة".[٣]

هناك تعريفات لا تقل أهمية عن تلك الواردة في التقارير الدولية لبعض الفقهاء القانون الدولي، مثل William Ruckelshaus، مدير حماية البيئة في الولايات المتحدة الامريكية حيث اعتبرها "العملية التي تدرك الحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوافق مع قدرات البيئة وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة". ويعرّف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها: العملية التي تسعى إلى تحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن فرص التنمية الحالية للأجيال القادمة من خلال ضمان استقرار رأس المال الشامل أو استمرار زيادته بمرور الوقت. ويتضمن رأس المال الشامل، رأس المال الصناعي (المعدات والأساليب)... و البشري (المعرفة والمهارات) وقد ضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تعريف مهم لمفهوم التنمية المستدامة حيث عرفتها بانها (تعزيز للتنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استمرار التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على قدم المساواة).[٤]

لقد تم التغلب على النظرة الاقتصادية للتنمية المستدامة – من الناحية النظرية على الأقل – بسبب ضيقها وتأثيراتها السلبية على خريطة التنمية لأي مجتمع يتبناها. فيما يتعلق بأهمية الاستدامة، فقد أصبحت أحد أكثر المناهج الإنمائية التي يسهل الوصول إليها، ولقد أصبحت "النموذج التنموي" الشائع في البلدان المتقدمة والنامية أو المتنامي، بل أصبحت تمثل "الرؤية الاستراتيجية الدولية"

١ - هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي: حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٧، ص١٧-١٨.
٢ - علي عبدالكريم الجابري: دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والأردن، عمان: دار دجلة، ٢٠١٢، ص.٥٣-٥٥
٣ - د. مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص٥٣.
٤ - هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مصدر سابق، ص٢٨-٢٩.

للتنمية، بدليل اعتمادها من قبل المنظمات الدولية بسبب التكامل الشمولية في أبعادها، على عكس الرؤية الضيقة للمدخل الاقتصادي للتنمية، الذي يجعلها متساوية مع "النمو الاقتصادي" وقد تم تعميم فكرة الاستدامة على أنها رؤية وإطار استراتيجي لتحقيق التوازن بين الجوانب المرغوبة للتنمية.[١] ويجد الباحث ان التنمية المستدامة (هي التي ينبغي ان تلبي احتياجات ومتطلبات الحاضر من غير المساس بحقوق و قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء وتلبية احتياجاتها) وهو تعريف مقتبس في جزء منه عن التعريف الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في عام ١٩٨٧. كما إن للتنمية المستدامة بحسب رأي الباحث انما تقوم على ثلاث دعائم اساسية وهي (البيئة والاقتصاد والمجتمع).

المطلب الثاني

الاساس القانوني للتنمية المستدامة

في الواقع، إن التنمية المستدامة تعكس الاستقرار، بقدرتها على التواصل والمحافظة والاستمرار، إنها التقدم الذي يلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة أو الإضرار بها، على أساس ركائز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تنعكس في ازدهار ورفاه الأجيال فيما بينها. والتعاون الدولي هو الاساس القانوني لقانون التنمية الدولي، والذي نستمده من النصوص الواردة فيه، والتي هي نقطة البداية لجميع المنظمات الدولية المعنية بقضايا التنمية، على الرغم من أنها جاءت بشكل عام وليس كالتزامات قانونية محددة، لكنها تعد أول دعامة للأمم المتحدة في صياغة استراتيجياتها الإنمائية، بالنظر إلى نص المادة ٣١ من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٢٤، يتضح أنه ينبغي على جميع الدول المشاركة في التقدم الاقتصادي العالمي، ولن يتحقق هذا الازدهار إلا من جانب الدول الأعضاء بالتعاون مع بعضها البعض. وبموجب المادة ٥٦ من الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة (تتعهد جميع الدول الأعضاء بالعمل بشكل فردي أو مشترك للعمل بالتعاون مع الهيئة لتحقيق الأغراض المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين)، كما ان هذه الأخيرة تشير الى ضرورة عمل الامم المتحدة على(ب- تيسير الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية وما يتصل بها من مشكلات) وقد ساهم تكرار تنفيذ الأمم المتحدة هذه النصوص في تعزيز فعاليتها وولد شعورا بالاحترام والتقيد بتنفيذها من جانب الدول[٢]. وبحسب المادة (١) من اعلان الامم المتحدة عن الحق في التنمية فان (الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحل لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها اعمال جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية اعمالاً تاماً).[٣]

تجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي المعاصر قد لعب دورا رئيسيا في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ان العلاقات الدولية تقوم على المصالح الاقتصادية، وبالتالي، تسعى البلدان والمؤسسات الاقتصادية الدولية، ولا سيما التابعة للأمم المتحدة، إلى تطوير القانون الدولي للتنمية، والذي أصبح فرعا من القانون الدولي العام. يستند قانون التنمية الدولي، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، على المبادئ والمضامين السياسية والقانونية، والتي تهدف إلى إعادة التوازن إلى العلاقات غير المتساوية. المبدأ الأول لقانون التنمية الدولي هو "حق الشعوب في تقرير المصير". إن الحق في التنمية هو أحد حقوق التضامن الذي تم إدخاله في النظام القانوني لحقوق الإنسان. وقد استرشد النظام الاقتصادي الدولي بالإطار الإنساني بعد تطويره من نظام اقتصادي قائم على

١ - عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، مصدر سابق، ص٤٦.
٢ - هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مصدر سابق، ص٤٩-٥٠.
٣ - الامم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي: اعلان الحق في التنمية، متاح على الرابط التالي:
www.un.org/ar/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf (25/3/2019).

المنافسة الحرة إلى نظام التنمية الاقتصادية[١]. إن الحق في التنمية المستدامة منصوص عليه ضمنيًا في إعلان فيلادلفيا بشأن أهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية، التي اعتمدها المؤتمر العام للمنظمة في ٥ أكتوبر ١٩٤٤. وشدد على حق جميع البشر (بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع في متابعة السعي وراء رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظل ظروف قوامها الحرية والكرامة والاستقلال الاقتصادي وتكافؤ الفرص). وبينما اعترفت لجنة حقوق الإنسان صراحة بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يدرس الأمين العام الأبعاد الدولية للحق في التنمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والذي انتهى الى وجود هذا الحق والتأكيد على واجب الدول الأعضاء في إعداد الشروط اللازمة لإعمال الحق في التنمية وتفعيله، والتي أعقبها قرار لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٨١ بإنشاء فريق عمل حكومي لدراسة نطاق ومحتوى الحق في التنمية والوسائل الفعالة لتأمين الحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية والثقافية، وقد كررت الجمعية العامة اكثر من مره على ان الحق في التنمية حق إنساني غير قابل للتصرف، وقد اعتمدت في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ إعلان الحق في التنمية بأغلبية ١٤٦ دولة، والذي تم التأكيد فيه على أن (الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم على السواء). وقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣ على الحق في التنمية. وفي الفقرة ١٠، أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أن الحق في التنمية حق متأصل وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وشدد على قضايا مهمة بهدف إزالة العقبات التي تحول دون الاعتراف بهذا الحق، كالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، والقضاء على المواد السامة والخطرة وشطب ديون العالم الثالث. وقد أنشأت لجنة حقوق الإنسان، بموجب القرار ٧٢ / ١٩٩٨، فريقا عاملا معنيا بالحق في التنمية لفترة مفتوحة لها عدة مهام، بما في ذلك تنفيذ الحق في التنمية، وتقديم المشورة والتوجيه إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بشأن تنفيذ وتطبيق الحق في التنمية.[٢]

ان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي حقوق يتمتع بها جميع البشر بالولادة، وهي حقوق ليست فقط مستمدة من القانون، وإنما هي مرتبطة بمفهوم الكرامة الإنسانية، وهي سابقة في وجودها على القانون ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل الحق في التنمية واحد من حقوق الإنسان أم لا؟ وما هي علاقه بهذه الحقوق؟ فيما يخص ما إذا كان الحق في التنمية واحدا من حقوق الإنسان أم لا، فقد دار نقاش مستفيض حول هذه القضية، ويمكن القول بأن هذه القضية قد سويت بعد حصول الاجماع في الآراء حول إعلان برنامج فينا لسنة ١٩٩٣ الذي أعاد تأكيد أن " الحق في التنمية كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية بوصفه حقا عالميا و غير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وفي موضع آخر يذكر الإعلان ذاته أنه لا تقبل الطبيعة العالمية لهذه الحقوق والحريات أي نقاش"، كما أكد هذا الإعلان أيضا: "بأن على جميع الحكومات أن تعامل الحق في التنمية بوصفه و احدا من حقوق الإنسان في جميع معاملاتها وصفقاتها"، وبالرجوع إلى المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية نجدها نؤكد بأن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، أي غير قابل للمساومة هذا ويشير تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالحق في التنمية إلى أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان، يولد التزامات معينة وواجبات على كافة الدول في المجتمع الدولي إذن فالحق في التنمية هو "حق من حقوق الإنسان" أما فيما يتعلق بعلاقة الحق في التنمية بباقي حقوق الإنسان فقد بينت ذلك صراحة المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية بأنه من خلال إعمال الحق في التنمية يمكن إعمل جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.[٣]

١ - د. نوري رشيد نوري: القانون الدولي للتنمية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد٤١، المجلد٢، النجف الاشرف، ٢٠١٦، ص٢٠٧-٢١٣.
٢ - هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، مصدر سابق، ص٥٠-٥١.
٣ - لعلي بوكميش: الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد١١، ٢٠١٣، ص٨٤

مما تقدم يتبين للباحث ان التعاون الدولي هو اساس القانون الدولي للتنمية كما انه اساس عمل جميع المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية المستدامة، هذا بالإضافة الى ان الحق في لتنمية يعتبر حق من حقوق الانسان الاساسية غير القابلة للتنازل وهذا ما نص عليه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣ كما ان حكومات الدول عليها التزام العمل على ترسيخ وتعزيز هذا الحق باعتباره من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف.

المبحث الثاني

اليات التنمية المستدامة لتعزيز حقوق الانسان

هناك عدة اليات للتنمية المستدامة الان اهمها من حيث دورها في تعزيز حقوق الانسان هما الحكم الرشيد والديمقراطية، وهو ما سنتناوله في المطلبين التاليين.

المطلب الاول

الحكم الرشيد

ظهر الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث العاشر كمرادف للمصطلح الحوكمة ثم تم اعتباره مصطلح قانوني في سنة ١٤٢٨، ليتوسع استخدمه في نطاق واسع وذلك معبراً عن تكاليف التسيير "GOUVERNANCE DE CHARGE " وذلك في سنة ١٦٧٩، وعلى هذا الأساس ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة. أما في الإنجليزية فيعود أصل لفظ "GOUVERNANCE "إلى علم الاقتصاد في بداية القرن العشرين عندما استعمال كالدلالة على إدارة المؤسسة " CORPORATE GOUVERNANCE "أي كيفية تسير خاصة تهدف إلى توفيق بين مصالح المالكين ومصالح المدينين في نظام متوازن من السلطة والرقابة خاصة مع ظهور المؤسسات الضخمة والفصل بين الملكية والإدارة. وقد صيغة العديد من التعاريف لمصطلح الحكم الرشيد منها (الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة) وهناك من يعرفه بانه (يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعّال، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبرتها وقدرتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات).[١]

لقد حاول برنامج الامم المتحدة الانمائي تعريف الحكم الرشيد على انه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات. كما عرفه بانه الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، حيث يضمن هذا النوع من الحكم وضع الاولويات السياسية والاجتماعية والثقافية حسب احتياجات المجتمع وهو ما ينطبق في الواقع الداخلي والدولي. وعليه نجد أن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سياسي كونه يرى أن هذا المصطلح يحمل في طياته ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، كما يتضمن أيضا الأليات والممارسات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية وفي المقابل يوفون بالتزاماتهم وواجباتهم القانونية ويقبلون الوساطة كخيار ضروري لحل خلافاتهم في حين، ومن جهة أخرى نجد أن البنك الدولي أعطى مفهوما اقتصاديا لهذا المصطلح، وذلك بذهابه إلى أنه يعبر عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من اجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. ومما سبق نجد أن هناك تباينا في تحديد محتوي هذا المصطلح الذي يحمل في طياته عدة أبعاد، فمنها البعد السياسي وهذا ما يتضح جليا من خلال مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا المصطلح، والذي

١ - وعراب عبد المجيد: حماية وترقية حقوق الانسان في اطار الحكم الراشد، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص٨-٩.

يركز على طبيعة السلطة السياسية وشرعيتها ومدى تمثيلها الحقيقي للشعب، إلى جانب البعد الاقتصادي وهو ما يعبر عنه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللذان يربطانه بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد، إلى جانب البعد الاجتماعي وذلك من خلال توجيه الأهداف كلها إلى إصلاح المجتمع. وفقا لما تراه الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي، فإن الحكم الراشد يتعلق بممارسة السلطة السياسية ضمن محددات معينة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار معايير النزاهة والمساءلة واحترام المصلحة العامة. وعليه وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة ترى أن للحكم الراشد ثلاث أبعاد أو أشكال رئيسية هي:

أ. الشكل السياسي: ويتعلق بممارسة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

ب. الشكل الاقتصادي والاجتماعي، ويتعلق بواقع المجتمع المدني ودوره في ترسيخ قيم المواطنة من جهة، ومن جهة أخرى السياسات العامة المنتهجة وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمواطنين من حيث جودة نوعية الحياة.

ج. الشكل المؤسساتي: ويتعلق بالإدارة ودورها في تحقيق جودة الخدمات المقدمة .[١]

لقد أدت التنمية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى المستوى البيئي، ولضمان نمو هذه الجوانب نموا متوازنا يعود بالنفع على حياة المواطنين تحتاج العملية الترابطية إلى توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية. ارتبط الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، التنمية المستدامة تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية وذلك من خلال زيادة المشاركة للمواطنين في العملية التنموية والسياسية "المشاركة"، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة "التمكين"، إضافة إلى حصول المواطنين على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية "التوزيع العادل"، ناهيك عن القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة "الاستدامة"، وضمان الحق في الحياة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة، وبالتالي هذه الشروط لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم قائم على الرشادة وضمان حقوق المواطنين[٢]. لقد جاء في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن هذا البرنامج يسعى إلى إحداث التغيير في سياسات الدول النامية من خلال خلق فرص لفتح الأسواق والاندماج في السوق العالمي، وتحمل الحكومات لمسؤولياتها أمام شعوبها وجعلهم يتمتعون بممارسة اختياراتهم بكل حرية سواء كانوا رجالا أو نساء، وذلك للوصول إلى تحقيق اقتصاديات مزدهرة، ومجتمعات متماسكة وخلق فرص للأجيال المقبلة... وكلما كان هنا تغيير نحو الأحسن، كلما كان هناك تغير على النوع الإنساني وكان هناك حكما جيدا، لأن الحكم الجيد هو مفتاح كل الحلول، ولكل المشاكل مهما كان نوعها- وعليه ومن خلال ما تقدم، وما ظهر في مضمون هذه الوثيقة، نجد أن الأمم المتحدة ومن خلال هذا البرنامج تسعي لأن تكون شريكا في إرساء وتقرير الحكم الراشد الذي يعطي الأولوية لما يلي:

١- إحداث التنمية الإنسانية المستدامة ب- ترشيد الحكم السياسي ج- ترشيد النمو الاقتصادي.[٣]

مما تقدم يظهر للباحث ان العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد علاقة راسخة وقوية وهي ذات طبيعة تكاملية، ان الحكم الرشيد يشمل الاحترام التام لحقوق الانسان، ومما يلاحظ على الاهتمام بحقوق الانسان على مستوى العالم تركيزه على مسألة توفير معايير دولية تسهم في الاعتراف بتلك الحقوق دون التركيز على كيفية الاستفادة من تلك الحقوق وحمايتها وانفاذها، فهناك عوامل مختلفة تواجه مسألة الاستفادة الكاملة من حقوق الانسان منها العولمة والفساد والظلم الاجتماعي والنمو السكاني بالإضافة الى التشريعات الداخلية للدول التي لاتزال دون مستوى الطموح في مواكبة تطور مستوى الاعتراف والحماية لحقوق الانسان في العالم، كل

١ - د. عباسة دربال صورية: الامم المتحدة وجدلية تحقيق معادلة الحكم الرشيد، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد١، المجلد١، جامعة إبن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٨٨-١٩٠.

٢ - د. غربي محمد: الديمقراطية والحكم الراشد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ٢٠١١، ص٣٧٦-٣٧٧.

٣ - د. عباسة دربال صورية، مصدر سابق، ص١٩٥.

تطلب استخدام مفهوم حديث لمواكبة التطورات الحديثة الحاصلة على مستوى العالم وهذا المفهوم هو "الحكم الرشيد" والذي يمكن ان يسهم في ايجاد الوسائل الكفيلة بتعزيز حقوق الانسان. كما ان ارتباط الحكم الراشد بالتنمية المستدامة نابع كما اسلفنا من كونه عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

المطلب الثاني

الديمقراطية

كلمة الديمقراطية تأتي من كلمتين يونانيتين: demos = الشعب و Kratos = الحكم. وبالتالي، تعني الكلمة "الحكم من قبل الشعب"، وتسمى أحيانا "السيادة الشعبية". ويمكن ان تشير ايضا إلى المشاركة المباشرة، والأشكال التمثيلية للحكم من قبل الشعب. اليوم، للكلمة معنى إيجابي في معظم أنحاء العالم لدرجة كبيرة. ومن اجل ربط نفسها مع هذه الصورة الإيجابية، حتى بعض الأنظمة السياسية بقليل أو بلا دور من قبل الشعب تسمى ديمقراطية.[١]

إن مبادئ الديمقراطية تتبع بطريقة طبيعية وحتمية من هذه الرؤية للتنمية الإنمائية، فكلمة الديمقراطية المشتقة من اللغة اليونانية معناها:" الحكم بواسطة الناس" وهي تلخص تلخيصا جيدا نهج التنمية الإنسانية فيما يتعلق بالحكم، لأنها تعبر عن فكرة أن الناس لهم الأولوية، فالحكم يجب أن يتوافق مع احتياجات الناس، لا العكس، وسواء كان يمكن أن يوجد شيء اسمه "إرادة الاناس" في العالم تتباين فيه المصالح وتتصارع، فإن المبدأ الديمقراطي الأساسي الذي يهم جميع الناس على قدم المساواة في تكوين هياكل الحكم – يعبر من جزء حيوي مما ينبغي أن تعنيه التنمية الإنسانية. فالديمقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي يحترم التسابق المفتوح على السلطة، ويتماشى مع احترام وتعزيز جميع حقوق الإنسان (الدينية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية)، فهو من يعطي الإطار السياسي الامثل لتجسيد حقوق الإنسان، لأن هذا المفهوم يفترض انطلاقة للحقوق المدنية والسياسية، وخاصة الحق في المشاركة في الحياة السياسية، ولأن الديمقراطية تبني المؤسسات الضرورية لتحقيق حقوق الإنسان. هذا النظام يستطيع فيه المجتمع في كل مستوى من مستوياته أن يشارك من خلاله في عملية اتخاذ القرار وممارسة الرقابة عليها، ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على النحو الذي يتم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وفي اعلان فينا لعام ١٩٩٣، ويعتبر تعزيز هذه الحقوق واحترام حرية التعبير والرأي شرطين اساسيين لتحقيق الديمقراطية والاختلافات[٢]. وينظر إلى حقوق الإنسان والديمقراطية بشكل دائم على أنها جيدة. عادة، لا يعتبر من الضروري المجادلة في دفاع عنها. وتجسد حقوق الإنسان الضرورات الأساسية للحد الأدنى من الرفاهية المقبولة لأي فرد في المجتمع، وينظر إلى الديمقراطية على أنها شكل الحكومة الأنسب لإنفاذ حقوق الإنسان هذه. ومن المفترض أن تعزز حقوق الإنسان والديمقراطية هدف إقامة مجتمع عادل ومنصف. غير أن السياسات التي تتبعها البلدان النامية والبلدان الصناعية فيما يتعلق بالبلدان النامية لا يبدو أنها تشمل حقوق الإنسان والديمقراطية كموضوعات أساسية. في النظرية العامة للتنمية، يبدو أن دور العدالة والإنصاف في عملية التنمية قد تم التقليل من شأنه[٣]. ولا يمكن للتنمية أن تتحقق بغير الديمقراطية، فالاثنان متلازمتان، فالتنمية هي من أجل الإنسان والديمقراطية لا تقوم بغير احترام حقوق الإنسان. وقد ربط برنامج عمل فينا بين التنمية وحقوق الإنسان، كما ذكر أعلاه، ثم بينها وبين

1 - Lyman Tower Sargent: Contemporary Political Ideologies: A Comparative Analysis, Edition 14, Wadsworth Cengage Learning, U.S.A, 2009, p.62.

٢ - سقني فاكية: التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، ٢٠١٠، ص٥٣.

3 - Erling Berge: Democracy and Human Rights as Conditions for Sustainable Resource Utilization, Presented at the Third Common Property Conference of the International Association for the Study of Common Property (IASCP), Washington, 18.-20. September, 1992, p.2.

الديمقراطية. فإن كانت الديمقراطية تهتم بمن يحكم في الوقت الذي تهتم حقوق الإنسان بكيفية الحكم. فالتنمية تهتم بالأثنين معا. فالنظام الديمقراطي ومبدأ سيادة القانون يعتمدان كل الاعتماد على احترام الحقوق والحريات العامة. وأن الحق في التنمية بوصفه أحد هذه الحقوق يجب أن يحظى تماما باحترام وتقدير الدولة وتأكيدا لسيادة القانون. وإن هذا الاحترام يجب أن يصاغ بمفهوم تقدمي يتفق مع الأفاق الرحبة للتطور بما مؤداه أن تحرير الاقتصاد يجب النظر إليه بوصفه و سيلة لتحقيق التنمية التي يملك كل مواطن حقا فيها. فلا تنمية من غير استثمارات ناجحة تهدف إلى زيادة الدخل وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، ولا يكفي لنجاح الاستثمارات كوسيلة للتنمية من مجرد توفير التمويل الكافي ما لم يكن ذلك مقترنا بحرية اقتصادية يدعمها احترام سيادة القانون والتطبيق السليم للديمقراطية. وفي الأخير، فإن تعزيز التنمية الإنسانية يتطلب حكما ديمقراطيا شكلا ومضمونا، حكما لصالح الناس وبواسطة الناس، فالبلدان لا تستطيع أن تحقق التنمية الإنسانية للجميع إلا عندما تكون لديها نظم حكم خاضعة تماما للمسائلة من جانب جميع الناس، وعندما يستطيع جميع الناس المشاركة في الحوارات والقرارات التي تشكل حياتهم. فإذا كانت التنمية تتطلب ما هو اكثر كثيراً من مجرد زيادة الدخل، فأن الحكم من اجل التنمية الانسانية يتطلب ما هو اكثر بكثير من مجرد وجود مؤسسات عادلة وخاضعة للمسائلة تحمي حقوق الانسان والحريات الاساسية.[١]

عليه يتضح للباحث ان الترابط بين الديمقراطية والتنمية ترابط وثيق حيث ان الديمقراطية يمكن ان توفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية بشكل سريع كما انها تعمل في ذات الوقت على تعزيز احترام حقوق الانسان.

الخاتمة

في ختام بحثنا هذا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالتالي:

اولاً/ الاستنتاجات:

١- التنمية المستدامة هي التي ينبغي ان تلبي احتياجات ومتطلبات الحاضر من غير المساس بحقوق وقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء وتلبية احتياجاتها.

٢- إن التنمية المستدامة انما تقوم على ثلاث دعائم اساسية وهي (البيئة والاقتصاد والمجتمع).

٣- إن التنمية المستدامة تعكس الاستقرار، بقدرتها على التواصل والمحافظة والاستمرار.

٤- ان التعاون الدولي هو اساس القانون التنمية الدولي كما انه اساس عمل جميع المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية المستدامة، هذا بالإضافة الى ان الحق في لتنمية يعتبر حق من حقوق الانسان الاساسية غير القابلة للتنازل وهذا ما نص عليه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣ كما ان حكومات الدول عليها التزام العمل على ترسيخ وتعزيز هذا الحق باعتباره من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف.

٥- هناك عدة اليات للتنمية المستدامة الا ان اهمها من حيث دورها في تعزيز حقوق الانسان هما الحكم الرشيد والديمقراطية.

٦- ان العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد علاقة راسخة وقوية وهي ذات طبيعة تكاملية، ان الحكم الرشيد يشمل الاحترام التام لحقوق الانسان، كما ان ارتباط الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة نابع كما اسلفنا من كونه عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

٧- الترابط بين الديمقراطية والتنمية ترابط وثيق حيث ان الديمقراطية يمكن ان توفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية بشكل سريع كما انها تعمل في ذات الوقت على تعزيز احترام حقوق الانسان.

١ - سقني فاكية، مصدر سابق، ص٥٤-٥٥.

ثانياً/ التوصيات:

١- بما ان الحق في التنمية يعتبر من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف والتنازل عنها فان على ان حكومات الدول عليها التزام العمل على ترسيخ وتعزيز هذا الحق باعتباره من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف.

٢- كلما كان نظام الحكم ديمقراطياً كلما توفرت فرص اكبر للتنمية المستدامة وتسريع وتيرتها بشكل اكبر مما يتوفر في الانظمة غير الديمقراطية وهنا فان الباحث يدعو جميع المنظمات الدولية وخصوصا الامم المتحدة الى اخذ زمام المبادرة من خلال دعوة الدول الاعضاء فيها وهي في الحقيقة تظم جميع دول العالم، الى تبني نظم حكم تقوم على مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية كما ان لها ان تربط بين المساعدات التي تقدمها الى الدول ذات الانظمة غير الديمقراطية، وتبني نظم حكم ديمقراطية ومنح شعوبها دور اكبر للمساهمة في الحكم، وهذا هو ذات الاسلوب الذي يتبناه صندوق النقد الدولي عندما يقدم قروضه الى الدول التي تطلب مساعدات مالية وقروض منه حيث انه يفرض مجموعة من القيود والاجراءات والسياسات التي ينبغي على الدولة المقترضة ان تتبناها وتتقيد بها بشكل حازم.

المصادر

اولاً/ المصادر باللغة العربية

الكتب:

١- عبدالله بن عبدالرحمن البريدي: التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على، ط١، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٥.

٢- علي عبدالكريم الجابري: دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، ٢٠١٢.

٣- د. مصطفى يوسف كافي: التنمية المستدامة، ط١، دار الاكاديميون، عمان، الاردن، ٢٠١٧.

الرسائل:

١- سقني فاكية: التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٠.

٢- هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي: حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٧.

٣- وعراب عبد المجيد: حماية وترقية حقوق الانسان في اطار الحكم الراشد، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، ٢٠١٥.

البحوث والمقالات:

١- د. عباسة دربال صورية: الامم المتحدة وجدلية تحقيق معادلة الحكم الرشيد، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد١، المجلد١، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٦.

٢- د. غربي محمد: الديمقراطية والحكم الراشد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح، بورقلة، ٢٠١١.

٣- لعلي بوكميش: الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد١١، ٢٠١٣.

٤- د. نوري رشيد نوري: القانون الدولي للتنمية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد٤١، المجلد٢، النجف الاشرف، ٢٠١٦.

ثانياً/ المصادر باللغة الانكليزية

1- Erling Berge: Democracy and Human Rights as Conditions for Sustainable Resource Utilization, Presented at the Third Common Property Conference of the International Association for the Study of Common Property (IASCP), Washington, 18.-20. September, 1992.
2- Lyman Tower Sargent: Contemporary Political Ideologies: A Comparative Analysis, Edition 14, Wadsworth Cengage Learning, U.S.A, 2009.

ثالثاً/ المواقع الإلكترونية

١- الامم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي: اعلان الحق في التنمية، كمتاح على الرابط التالي:
www.un.org/ar/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf (25/3/2019).

٢- موقع الامم المتحدة:
www.un.org (24/5/2019).